الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، المجلة التربوية الأردنية، المجلد الثامن، العدد الثالث، 2023
DOI: https://doi.org/10.46515/jaes.v8i3.427

The Reality of Including Pre-University Education Policies at the Sultanate of Oman for the Purposes of the Fourth Goal of the Sustainable Development Goals 2030

Badriya Bint Rashid Al-Haadi*
Dr. Amel Bint Rashid Al-Kiyumi**
Dr. Khalaf Bin Marhun Al-Abri***

Received 30/7/2020 Accepted 26/9/2020

Abstract:

The study aimed to identify the reality of including pre-university education policies in the Sultanate of Oman for the purposes of the fourth goal of the sustainable development goals (2030) according to the dimensions set by the study (compulsory of education, educational justice and quality of education).The study applied the descriptive methodlogy and used the qualitative method through the content analysis form to analyze a number of educational documents in the Sultanate of Oman. The results showed that the 'Quality of Education' dimension obtained the first rank as the most included dimension in the documents subject of analysis with a general mean of (13.6), whereas the dimension 'compulsory of education' came second, while the 'educational justice' dimension ranked last. The study recommended the importance of paying more attention from educational policy makers to pre-school education، and caring about special education to achieve justice in education.

Keywords: Educational policies, Fourth goal of sustainable development 2030, Sultanate of Oman.

Sultanate of Oman\Badriya.al-haadi@moe.om *
Sultan Qaboos University\ Sultanate of Oman\ kiyomi@squ.edu.om**
Sultan Qaboos University\ Sultanate of Oman\ kabri@squ.edu.om ***

واقع تضمين سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عُمان لغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030

بدرية بنت راشد الهادي*
د. أمل بنت راشد الكيومي**
د. خلف بن مرهون العبري***

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى واقع تضمين سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان لغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 وفق الأبعاد التي حددتها: (إلزامية التعليم، والعدالة في التعليم، والجودة في التعليم). واعتمد على المنهج الوصفي، واستُخدم الأسلوب النوعي؛ إذ تمت الاستعانة باستمارة تحليل المحتوى لتحليل عدد من الوثائق التعليمية (فلسفة التعليم في سلطنة عمان، والاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، والخطة الخمسية التاسعة لوزارة التربية والتعليم (2016–2020). وأظهرت النتائج أن بُعد (الجودة في التعليم) حصل على الرتبة الأولى كأكثر الأبعاد تضميناً في الوثائق موضوع التحليل بمتوسط عام (13.6)، فيما حل بُعد (إلزامية التعليم) في الرتبة الثانية بمتوسط عام بلغ (6.3)، وحل بُعد (العدالة في التعليم) في الرتبة الأخيرة بمتوسط عام بلغ (6.0). وفي ضوء هذه النتائج تمت التوصية بأهمية أن يقوم صناع السياسة التعليمية بزيادة الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسي، وإتاحته مجاناً للمجتمع، والعناية بتعليم التربية الخاصة لتحقيق العدالة في التعليم بما يسهم في تحقيق غايات الهدف الرابع للتعليم.

الكلمات المفتاحية: السياسات التعليمية، الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030، سلطنة عمان.

* سلطنة عُمان/Badriya.al-haadi@moe.om
** جامعة السلطان قابوس/ سلطنة عُمان/ kiyomi@squ.edu.om
*** جامعة السلطان قابوس/ سلطنة عُمان/kabri@squ.edu.om

المقدمة:

التعليم أساس التنمية، وحجر الأساس في بناء الإنسان، ولأجل ذلك حرصت المنظمات الدولية على أن يكون التعليم حقاً مكتسباً لجميع الأفراد كأداة من أهم الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة. وأوصت المؤتمرات الدولية بأهمية توثيق العلاقة بين التنمية والتعليم؛ لكونه يساعد المجتمعات على معالجة الأولويات والقضايا المختلفة، فضلاً عن إسهامه في إيجاد مجتمعات مرنة وصحية ومستدامة (Wolbring& Burke, 2013). وأكدت اليونسكو (UNESCO, 2016) على أهمية الحصول على تعليم جيد وشامل لتطوير ممارسات العمل المختلفة وتحسينها، والتقليل من الجوع والفقر، وحماية البيئة، وإكساب أفراد المجتمع المقدرة على مواصلة الأعمال والوظائف التي يقومون بها في المجتمع مما يساعد على حياة أكثر رفاهية في جوانب الحياة الاقتصادية والبيئية والتربوية والاجتماعية كافة (Omar, 2018).

ويُعد التعليم قبل الجامعي من أهم المراحل الدراسية في النظام التعليمي؛ وذلك لدوره الكبير في بناء الشخصية المتكاملة للفرد، وإكسابه المعارف والمهارات والقيم اللازمة للحياة، وتمكينه من التكيف مع متغيراتها ومستجداتها المتنوعة، فضلاً عن أهميته في تحقيق التنمية المستدامة التي تنشدها الدول والمنظمات العالمية. ولذلك حرصت الدول المتقدمة على مراجعة سياساتها التعليمية؛ لتواجه التطورات المتسارعة في العالم من خلال تبني نظم تعليمية تعمل على بناء جيل قادر على مواجهة التحديات العصرية لخدمة المجتمع والرقي به (Al-Yafei, 2015 A).

وتُعد السياسات التعليمية جزءاً أو نظاماً فرعياً من السياسة العامة للدولة (Al-Mahdi et al., 2014)، ومنهجية مقننة تعكس توجهاتها ومقاصدها من النظام التعليمي؛ إذ تشكل الإطار العام له، ويوضح هذا الإطار العلاقة بين ما تحتاجه تلك الدولة، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية (Al-Yafei, 2016 B). وارتبطت ارتباطاً مباشراً بالتنمية لاعتبار التعليم الأداة الأساسية في تطوير العنصر البشري وتنميته؛ لذا كان من الطبيعي أن تتضمن تلك السياسات ما يلبي احتياجات الأفراد ومتطلباتهم، ومن هنا كان الاهتمام كبيراً من قبل المجتمعات المعاصرة على مستوى العالم بربط التعليم بالتنمية المستدامة كمفهوم أكثر شمولية تحقق بتطبيقه الأهداف الرامية لحياة أفضل للإنسان لا سيما مع توصيات الأجندة العالمية والأممية وتوجيهاتها بذلك وفقاً لما ورد في مؤتمرات وملتقيات عديدة أقامتها المنظمات والجمعيات الدولية.

وسيراً على ذلك تبنى قادة العالم في اللقاء الذي جمعهم بمقر الأمم المتحدة في سبتمبر من

العام 2015 خطة طموحة للتنمية المستدامة على مدى الخمس عشرة سنة المقبلة؛ إذ تم تحديد عام 2030 لتحقيق أهدافها والبالغ عددها سبعة عشر هدفاً، وتتمحور تلك الأهداف مثلما حددتها اليونسكو (UNESCO, 2016) بالآتي:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية، وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الموثوقة والمستدامة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل، وتشجيع الابتكار.
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة وقادرة على الصمود والاستدامة.
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15. حماية النظم الإيكولوجية البرّية، وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
17. تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ولقد ركزت دول العالم في سياساتها على الهدف الرابع بشكل خاص، والذي ينص على **(ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع)**؛ لدوره في تحقيق التنمية المستدامة، ولما أولته المنظمات الدولية له من أهمية كبرى. ويشمل الهدف الرابع عدداً من الغايات أوجزتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO, 2015) في:

1. ضمان أن جميع الذكور والإناث يكملون التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد مما يؤدي إلى نتائج تعلم مناسبة وفاعلة.
2. ضمان حصول جميع الذكور والإناث على تعليم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم ما قبل المدرسي؛ حتى يكونوا مستعدين للتعليم الابتدائي.
3. ضمان الوصول المتساوي لجميع النساء والرجال إلى التعليم الفني والمهني العالي الجودة، بما في ذلك الجامعي.
4. زيادة عدد الشباب والبالغين الذين لديهم مهارات ذات صلة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، بشكل كبير من أجل التوظيف والوظائف اللائقة وريادة الأعمال.
5. القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم، وضمان المساواة في الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية، والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع صعبة.
6. ضمان أن جميع الشباب ونسبة كبيرة من البالغين –رجالاً ونساءً –يحققون معرفة بالقراءة والكتابة والحساب.
7. ضمان حصول جميع المتعلمين على المعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك أنماط الحياة المستدامة، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وإسهام الثقافة في التنمية المستدامة.

وقد ركزت تلك الغايات على عدد من الموجهات للسياسات التعليمية؛ إذ ركزت الغاية الأولى على ضمان التعليم الجيد والمنصف لمرحلتي التعليم (الإبتدائي والثانوي) الأساسي وما بعد الأساسي، في حين ركزت الغاية الثانية على تعليم مرحلة الطفولة المبكرة (التعليم ما قبل المدرسي)، ووجهت الغاية الخامسة على القضاء على الفوارق بين الجنسين، وضمان المساواة بين الأفراد في التعليم، إلى غير ذلك من الموجهات تبعاً لكل غاية على حدة، وتؤكد تلك الغايات على

إلزامية التعليم في مرحلة التعليم الأساسي، والعدالة، والجودة في التعليم.

وتعد إلزامية التعليم مبدأً وحقًا لكل طفل لا سيما من هم في المرحلة الإبتدائية (التعليم الأساسي)، وإلتزاماً أساسياً من إلتزامات الدول بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (Abdel-Alim, 2001). ويُعد هذا المبدأ من المبادئ المهمة التي تنص عليها سياسات التعليم في الدول المختلفة؛ فسياسة التعليم الناجحة هي التي تتمكن من استيعاب جميع الأفراد في سن التعليم الإبتدائي وتطبيق إلزامية التعليم بما يحقق من انضمامهم إليه (Baghdadi, 2015)، وتلك الإلزامية ترتبط بحق العدالة في التعليم، سواء أكانت صريحة أم ضمنية، فمن حق الجميع التعلّم، ولا بد من المساواة الاجتماعية فيه (Boyum, 2014). ويعني تحقيق العدالة الاجتماعية إتاحة الفرص المتساوية في التعلم بين الجميع دون تمييز، وتوفير الجودة فيه بما يتوافق مع احتياجات وميول المتعلمين ومقدراتهم. وترتبط تلك الجودة بالتحسن في توفير البنية التحتية والموارد البشرية للتعليم، وتطوير المناهج والمواد التعليمية، والاهتمام بتطوير المعلم، وتوفير التعليم القيمي والتدريب الفني والمهني (Bhagat & Oraon, 2007)؛ إذ أصبح جوهر المنافسة العالمية اليوم ليس التعليم وإنما البحث عن جودة التعليم؛ فلم يعد حق إتاحة التعليم للجميع مهماً بقدر ما أصبح حق إتاحة التعليم الجيد للجميع هو الأهم (Al-Saghir, 2019).

وفي سلطنة عمان كان الاهتمام بالتعليم العنصر الأبرز في مسيرة النهضة، وتم عده عنصراً رئيساً من عناصر التنمية، وأولت السلطنة اهتماماً واسعاً بالتنمية المستدامة فقد انضمت إلى عدد من المنظمات الدولية مثل: اليونسكو، والألكسو، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وسايرت السياسات التعليمية خطط التنمية في السلطنة، وتفاعلت مع موجهاتها، وبادرت السلطنة في تطوير نظمها التعليمية بما يتناسب والنظرة الجديدة المنبثقة عن مبدأ التعليم للجميع (Al-Balushi, 2013). ولأهمية السياسات التعليمية في تفعيل أهداف التنمية المستدامة لا سيما في مجال التعليم تأتي هذه الدراسة لتواكب الجهود المبذولة في تفعيل التنمية المستدامة من خلال التعرف إلى واقع تضمين سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان لغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

على الرغم من الجهود المبذولة للارتقاء بالنظام التعليمي في سلطنة عمان، والتطور الكبير الذي يشهده في جميع مجالاته، إلا أن نتائج الدراسات والتقارير المحلية والدولية أثبتت أن هناك

إشكاليات عدة مازالت تواجهه. فقد أوضحت نتائج الدراسة التي أجرتها وزارة التربية والتعليم (Ministry of Education, 2017) أن إعداد السياسات التعليمية يُعد بمثابة تكرار للسياسات الحالية أو متداخلة معها، ولا توجد إجراءات معتمدة أو موثقة للكيفية التي يتم بها تقديم المبادرات المتعلقة بها أو تقييمها، وأوصت بتطوير عملية إعداد السياسات التعليمية لوزارة التربية والتعليم. وبينت الدراسة المشتركة بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي (Ministry of Education, 2011) أن هناك بعض المجالات التي يجب التركيز عليها لتحقيق أهداف التعليم للجميع، وتُعد مضامين للسياسات التعليمية، وتشمل تعليم مرحلة الطفولة المبكرة الذي لا يزال يتسم بمحدوديته، وكذلك الحاجة إلى التوسع في توفير التعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والاستمرار في خفض معدلات الأمية، وأن يكون تطوير جودة تعلُّم الطلبة محوراً للسياسات التعليمية، وهذه المضامين ذاتها ركزت عليها غايات الهدف الرابع للتعليم.

وبحسب المؤشرات الوطنية والدولية يتضح أن تحصيل الطلبة في السلطنة أدنى مما هو مرغوب فيه، وأن نتائج الطلبة في العلوم والرياضيات تقل عن المستويات الدولية (Counsel of Education, 2018)، وهذه الإشكاليات جميعها لا تتوافق مع ما ينشده الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030 من تحقيق نتائج تعلم مناسبة وفاعلة للطلبة. وانطلاقاً من ذلك استهدفت هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي:

ما واقع تضمين سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان لغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 وفقاً لأبعاد الدراسة الثلاثة: (إلزامية التعليم، والعدالة في التعليم، والجودة في التعليم)؟

أهمية الدراسة

من المؤمل أن تُسهم نتائج هذه الدراسة في إفادة صناع السياسات التعليمية ومتخذي القرار التربوي بواقع تضمين سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان لغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030، وبالجوانب التي تحتاج إلى اهتمام أكبر فيما يتعلق بأبعاد الدراسة (إلزامية التعليم، والعدالة في التعليم، والجودة في التعليم) والتي هي جزء لا يتجزأ من غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: سعت هذه الدراسة للتعرف إلى واقع تضمين سياسات التعليم قبل

الجامعي في سلطنة عمان لغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 وفق الأبعاد التي حددتها الدراسة، وهي: (إلزامية التعليم، والعدالة في التعليم، والجودة في التعليم).

مصطلحات الدراسة

السياسات التعليمية

عرفها الطاهر وقطيط (Al-Taher and Kotait,2018, 5) بأنها "الطريق العام الذي يجب اتباعه لقيادة التفكير وإرشاده، وضبط العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المتنوعة، وهي خارطة طريق تتضمن أهداف وآليات للتنفيذ ومؤشرات للقياس". وعُرفت في هذه الدراسة بأنها: الموجهات والأطر العامة والقرارات الكبرى التي تضعها الجهات المختصة بالتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان.

الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030: هو الهدف الإنمائي الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030، ويختص بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

الدراسات السابقة:

فيما يأتي استعراض لبعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة بحسب تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث:

وأجرى الفارسي (Al-Farsi, 2011) دراسة سعت إلى التعرف إلى واقع السياسة التعليمية في سلطنة عمان بتحديد الجهات المسؤولة عن صنعها، والاستفادة من خبرات جمهورية مصر العربية وماليزيا وإنجلترا في هذا المجال. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: عدم وجود سياسة تعليمية مكتوبة في سلطنة عمان، وندرة المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية، وانتهت الدراسة بتقديم تصور مقترح لكيفية تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان تتفق وحاجاتها وإمكاناتها المادية والبشرية.

قام البلوشي (Al-Balushi, 2013) بدراسة هدفت إلى تطوير الوضع الراهن للتعليم الأساسي في سلطنة عمان في ضوء خطط التنمية والتعليم للجميع، وتحديد التحديات التي تواجه، وخلصت الدراسة إلى أن التعليم الأساسي في السلطنة يواجه بعض التحديات التي تستدعي البحث عن حلول لها من خلال إعادة صياغة الخطط مستقبلاً، وتفعيل العمل المشترك بين الجهات المختصة في وزارة التربية والتعليم وخارجها.

في حين سعت دراسة بلاتشفورد وساموليسن (Blatchford &Samuelsson, 2015) إلى تتبع التنمية المستدامة في مجال رعاية الطفولة المبكرة من خلال استعراض الدراسات الاستقصائية الدولية والتقارير الإقليمية التي قدمتها اليونسكو. وأوضحت الدراسة أنه لا زال هناك كثير من العمل الذي يتعين القيام به من حيث التدريب وتشجيع الابتكار في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة على المدى القصير والمتوسط.

وهدفت دراسة غانم (Ghanem, 2015) إلى تقديم تصور مقترح يمكن أن يسهم في تفعيل سياسات التعليم المجتمعي في مصر في ضوء المبادرة الدولية للتعليم للجميع. وكشفت النتائج عن تدني الجودة متمثلاً في ضعف النظام في توفير تعليم ذي جودة للمتعلمين، واقترحت الدراسة مجموعة من السبل لتحقيق الاستيعاب الكامل للمتعلمين بمؤسسات التعليم المجتمعي، وجودة العملية التعليمية بها.

وأجرت اليافعي (Al-Yafei, 2016) دراسة هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتطوير آليات المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة في سلطنة عمان من خلال تحديد واقع آليات المشاركة المجتمعية بالسلطنة، والتعرف إلى خبرات الدول في آليات تلك المشاركة. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك ضعفاً في المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية، ومحدودية الفرص المتاحة لمشاركة المواطن في إبداء الرأي والمناقشة في صنع السياسة التعليمية.

أجرت الهدابية (Al-Hedabiya, 2018) دراسة هدفت إلى التعرف إلى مدى تضمين التعليم الأساسي بسلطنة عمان لأهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتحديد التحديات التي تواجه تحقيقها في مدارس التعليم الأساسي، وتقديم المقترحات التي تسهم في تحقيق هذا التضمين. وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الأساسي في السلطنة قد حقق الجزء الأكبر من أهداف التنمية المستدامة، وأن أحدث إعادة توجيه لسياسة التعليم في سلطنة عمان هي فلسفة التعليم التي تضمنت مبدأً صريحاً بالاهتمام بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

تعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة منها:

- يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن موضوع السياسات التعليمية والتنمية المستدامة من الموضوعات التي اهتم بها الباحثون لا سيما في السنوات الأخيرة مع زيادة الدعوات بأهمية إصلاح التعليم؛ فقد أجمعت الدراسات التي تناولت السياسات التعليمية على

أهميتها في بناء النظام التعليمي وتطوره، وأكدت الدراسات على أهمية العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة.

- تشابهت الدراسات العمانية التي تناولت موضوع السياسات التعليمية في السلطنة (Al-Yafei, 2016؛ Al-Farsi, 2011) أن تلك السياسات توجه من قبل الحكومة، وتعمل الجهات المختصة بالتعليم على تنفيذها، وأن هناك مشاركة ضعيفة من قبل المجتمع والمؤسسات الأخرى في صنعها.
- تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع السياسات التعليمية والتنمية المستدامة، وتتميز عنها في تركيزها على الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030، وهذه إضافة ترجو منها الدراسة الحالية تقديم عمق جديد ومهم في تحليل السياسات التعليمية وتطويرها في سلطنة عمان.

منهج الدراسة وإجراءاتها

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي النوعي التحليلي، ويهتم هذا المنهج بوصف ما هو كائن وتفسيره، وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين وقائعه، فضلاً عن كونه يقوم بدراسة شاملة للموضوع؛ وذلك بجمع البيانات والمعلومات والمعطيات المتعلقة به. واستُخدم في الدراسة الأسلوب النوعي الذي يهتم بدراسة الظاهرة في وضعها الطبيعي عن طريق جمع البيانات أوالكلمات أو الصور ثم تحليلها بطريقة استقرائية مع التركيز على المعاني (AL-Gadi, 2014)؛ وذلك لأن الدراسة قائمة على تحليل الوثائق، والتي هي أداة من أدوات البحث النوعي.

أداة الدراسة

تم الاستعانة في هذه الدراسة بتحليل المحتوى، وقد تم اعتماد الفقرة كوحدة لتحليل الوثائق التي تم تعيينها كعينة للدراسة (فلسفة التعليم في سلطنة عمان، الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، والخطة الخمسية التاسعة لوزارة التربية والتعليم (2016–2020))؛ وذلك لكون الفقرة تتلاءم مع طبيعة الدراسة، ومع ما ورد ضمن غايات الهدف الرابع. وتم توظيف استمارة تحليل محتوى في تحليل تلك الوثائق، وتكونت الاستمارة من ثلاثة أبعاد و(30) فقرة بمعدل عشر فقرات لكل بعد. ويُعد تحليل الوثائق من المنهجيات الخاصة بدراسة السياسات التعليمية، وقد استخدمت عدد من الدراسات السابقة تحليل الوثائق في السياسات التعليمية والتنمية المستدامة منها (Blatchford &Samuelsson, 2015).

مجتمع الدراسة وعينتها

تم اختيار مجتمع الدراسة بشكل قصدي، وذلك لأن الدراسة قائمة على تحليل وثائق السياسات التعليمية في سلطنة عمان دون غيرها من الوثائق، وهذا من المعمول به في البحث النوعي؛ إذ يتوجه نحو عينة غير عشوائية، أي عينة مقصودة في جمع البيانات لتحقيق أهداف البحث، من خلال أدوات فعالة كالمقابلات المعمقة والوثائق (Kandalji, 2018). وشمل مجتمع الدراسة جميع الوثائق الصادرة عن المجلس الأعلى للتخطيط، ومجلس التعليم، ووزارة التربية والتعليم في الفترة ما بعد إعلان أهداف التنمية المستدامة 2030 (من عام 2015 وحتى تاريخ القيام بهذه الدراسة)، واستقرت العينة على وثائق (فلسفة التعليم في سلطنة عمان، والاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، والخطة الخمسية التاسعة لوزارة التربية والتعليم (2016–2020).

المصداقية في أسلوب تحليل المحتوى

اتبعت الدراسة عدداً من الخطوات في التحليل للتأكد من المصداقية تمثلت في الآتي:

- تجميع الوثائق ذات الصلة بسياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان، واستقرت الدراسة كعينة على وثائق (فلسفة التعليم في سلطنة عمان، والاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040، والخطة الخمسية التاسعة لوزارة التربية والتعليم (2016–2020) على اعتبار أن هذه الوثائق أهم الوثائق التي تعد موجهات للسياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في الفترة المحددة لقياس رصد تحقق الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030.
- تجميع الوثائق والتقارير الصادرة من الأمم المتحدة فيما يختص بأهداف التنمية المستدامة 2030 وبالأخص الهدف الرابع وغاياته ومؤشراته.
- فرز مضامين سياسات التعليم قبل الجامعي الواردة في الوثائق موضوع الدراسة، والمرتبطة بغايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030 وتحديدها في استمارة التحليل.
- عرض المعلومات، وتنظيمها، وكتابتها، واستعراض النتائج بناءً عليها.

ثبات تحليل الوثائق

انطلاقاً من أهمية تحقيق الثبات لتحليل الوثائق قام الباحثون باستخراج الثبات بإتباع طريقتين:

- **الأولى:** الاتفاق بين الباحثين وأنفسهم عبر الزمن؛ وذلك بتحليل عينة الوثائق المحددة ذاتها خلال مدتين متباعدتين إذ تم تحليل عينة ممثلة من (50) صفحة من الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040 من مجموع صفحاتها البالغة (270) بنسبة (18.5%)، و(10) صفحات من

فلسفة التعليم في سلطنة عمان بنسبة (35.7%) من مجموع صفحاتها البالغة (28)، و(100) صفحة من الخطة الخمسية التاسعة لوزارة التربية والتعليم (2016–2020) بنسبة (23%) من مجموع صفحاتها البالغة (420)، وبعد مضي (21 يوماً) تم تحليل العدد ذاته من الوثائق المذكورة، ويُعرف هذا باستعمال (عنصر الزمن لقياس ثبات التحليل).

- **الثانية:** الاتفاق مع اثنين من المحللين لتحليل المحتوى ذاته من عينة الوثائق تبعاً للخطوات والإجراءات المتبعة في عملية التحليل، وبواسطة استخدام معادلة (هولستي) = 2 ت ن1+ن2 والتي تُعد من المعادلات التي تستخدم في حساب معامل الثبات للوثائق؛ إذ تشير (ت) إلى عدد الحالات التي يتفق فيها المرمزان (الأول والثاني) ون1: عدد الحالات التي رمزها المرمز (1) ون 2 عدد الحالات التي رمزها المرمز(2)، وقد بلغ معامل الاتفاق بين تحليل المرة الأولى وتحليل المرة الثانية للباحثين فيما يتعلق بتحديد الفكر(0.88)، فيما بلغ بين الباحثين والمحلل الأول (0.84)، وبين الباحثين والمحلل الثاني على تحديد الفكر بالنسبة إلى التحليل الأول والثاني (0.86)، وبلغ الاتفاق على (تسمية الفكر) بالنسبة للباحثين(0.92) وبين الباحثين والمحلل الأول (0.90) وبين الباحثين والمحلل الثاني (0.88)، ويتضح من الجدول (1) أن معامل الثبات جاء بدرجة عالية، وتحقق الثبات المطلوب لتحليل الوثائق:

الجدول (1) معامل الاتفاق بين الباحثين والمحللين الخارجيين

ت	أنواع الثبات	تحديد الفكر	تسمية الفكر
1	المحاولة الأولى والثانية للباحثين عبر الزمن	0.88	0.92
2	بين الباحثين والمحلل الأول	0.84	0.90
3	بين الباحثين والمحلل الثاني	0.86	0.88

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

فيما يأتي عرض للنتائج التي توصلت اليها الدراسة ومناقشتها، وفقاً لسؤالها الرئيس:

ما واقع تضمين سياسات التعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان لغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة 2030 وفقاً لأبعاد الدراسة الثلاثة: (إلزامية التعليم، والعدالة في التعليم، والجودة في التعليم)؟

بالإجابة عن سؤال الدراسة وفقاً لأبعادها (إلزامية التعليم ومجانيته، والعدالة في التعليم، والجودة في التعليم)، ونظراً لطبيعة الدراسة الوصفية التحليلية فقد اقتصرت الدراسة على معالجة البيانات والتحليل الإحصائي على حساب التكرارات والنسب المئوية، واتضح أن بُعد (الجودة في التعليم) جاء أكثر الأبعاد تضميناً في الوثائق موضوع التحليل إذ حصل هذا البعد على أكبر عدد

من التكررات بالنسبة لفقراته العشر؛ إذ بلغت (136) تكراراً بمتوسط عام (13.6) ويوضح الجدول (2) عدد التكررات بالنسبة لكل بعد من أبعاد الدراسة:

الجدول (2) التكرارات والمتوسط العام لأبعاد الدراسة وفقاً لتحليل الوثائق

البعد	التكرارات	المتوسط العام	الرتبة
الجودة في التعليم	136	13.6	1
إلزامية التعليم	63	6.3	2
العدالة في التعليم	60	6.0	3

ويتضح من الجدول (2) أن بُعد (الجودة في التعليم) حصل على الرتبة الأولى كأكثر الأبعاد تضميناً في الوثائق موضوع التحليل بعدد تكرارات بلغ (136) تكراراً وبمتوسط عام (13.6)، في حين حل بُعد (إلزامية التعليم) في الرتبة الثانية، وجاء بُعد (العدالة في التعليم) في الرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط عام بلغ (6.0). وبتفصيل تلك الأبعاد وما تضمنته من فقرات يتبين الآتي:

أولاً: الجودة في التعليم

حل بُعد (الجودة في التعليم) أولاً من حيث الأبعاد الأكثر تضميناً في وثائق السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان موضوع عينة التحليل، فقد جاء بمتوسط عام (13.6)، ويُعزى هذا إلى تغير اهتمام صناع السياسة التعليمية تجاه التعليم بعد عام 2015 والتركيز على الجودة؛ وذلك عائد إلى الحرص على معالجة إشكاليات ضعف التحصيل الدراسي في بعض المواد، وأيضاً ما حققته السلطنة من معدلات في مجالات الإلزامية والعدالة من حيث زيادة عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم، والمساواة بين الجنسين والذي يجعلها تسعى إلى ما هو أكثر أولوية (الجودة في التعليم)، وجاءت الفقرة: (تحقيق الجودة في التعليم لكل المراحل التعليمية) كأكثر الفقرات تكراراً بنسبة (27.2%)، تلتها الفقرة: (تطوير نظام التعليم ليتوافق مع المستجدات) بنسبة (14.1%)، ويوضح الجدول (3) النسب والتكرارات لفقرات هذا البعد تبعاً للوثائق موضوع التحليل.

الجدول (3) النسب والتكرارات لفقرات (الجودة في التعليم) تبعاً للوثائق موضوع التحليل

م	فقرات التحليل	توافر غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة						التكرارات	النسب المئوية	الرتبة
		فلسفة التعليم		الاستراتيجية الوطنية		الخطة الخمسية				
		صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية			
1	تحقيق الجودة في التعليم لكل المراحل التعليمية	6	1	16	1	10	3	37	%27.2	1
2	تبنى معايير موحدة للحكم على جودة التعليم	–	1	3	1	1	3	9	%6.6	6

م	فقرات التحليل	توافر غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة						التكرارات	النسب المئوية	الرتبة
		فلسفة التعليم		الاستراتيجية الوطنية		الخطة الخمسية				
		صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية			
3	تطوير نظام التعليم ليتوافق مع المستجدات	5	–	5	2	2	5	19	%14.1	2
4	تحقيق معدلات عالية في القراءة والكتابة والحساب	–	1	–	–	2	1	4	%2.9	10
5	معالجة القصور في التحصيل الدراسي لدى المتعلمين	–	1	3	3	1	2	10	%7.3	5
6	توفير بيئة تعلم جاذبة ومتكاملة للمتعلمين	–	1	1	1	1	2	6	%4.4	9
7	رفع كفاءة المؤسسات التعليمية وإدارتها	2	–	3	4	3	4	16	%11.8	4
8	العمل على تنويع مسارات التعليم ما بعد الأساسي	–	–	1	6	–	1	8	%5.9	8
9	المواءمة بين نواتج التعليم واحتياجات سوق العمل	3	–	2	4	–	–	9	%6.6	7
10	تمكين المعلمين إعداداً وتدريباً	1	–	2	6	7	2	18	%13.2	3
	المجموع	17	5	16	48	27	23	136	%100	
	المتوسط العام							13.6		

ويتضح من الجدول (3) أن الفقرة: (تحقيق الجودة في التعليم لكل المراحل التعليمية) جاءت أكثر الفقرات تكراراً بنسبة (27.2%)، وقد يفسر ذلك إلى توجه السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان نحو الجودة في التعليم، والتركيز على مرحلة التعليم النوعي بعد أن حققت الانتشار.

وحلت الفقرة: (تطوير نظام التعليم ليتوافق مع المستجدات) ثانياً وبنسبة (14.1%) وذلك تماشياً مع متطلبات المرحلة القادمة، وأهمية أن تتواكب السياسات مع المتغيرات المحلية والعالمية. في حين حلت الفقرة: (تمكين المعلمين إعداداً وتدريباً) ثالثاً موضحة اهتمام صناع السياسة بإعداد المعلم وتأهيله، ولأن السعي للجودة لا بد أن يكون من خلال الاهتمام بالمعلمين وتمكينهم وتطويرهم، ومما يؤكد ذلك سعي الجهات المعنية بالتعليم إلى وضع سياسات إعداد المعلم وتأهيله، ونتج عن ذلك الإعلان عن (الإطار الوطني العماني لمهنة التعليم) من قبل مجلس التعليم في أواخر عام 2017، والذي احتوى المعايير المهنية للمعلم، وضوابط وإجراءات تعيينه وتكوينه المهني واشتراطات الترخيص المهني، وتماشى ذلك مع الاهتمام بالتنمية المهنية للمعلم، وافتتاح المعهد التخصصي لتدريب المعلمين، وزيادة البرامج التدريبية المقدمة لهم، وقبل هذا زيادة

أعدادهم، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة غانم (Ghanem, 2015) التي أوضحت أن السعي للجودة لا بد أن يقابله زيادة في أعداد المعلمين وتدريبهم.

وحلت الفقرة: (رفع كفاءة المؤسسات التعليمية وإدارتها) رابعاً بنسبة (11.8%)، وقد يعزى ذلك إلى أن السعي للجودة لا بد أن يتكامل مع إيجاد المؤسسات التعليمية القادرة على تحقيق تلك الجودة. وجاءت الفقرة: (معالجة القصور في التحصيل الدراسي لدى المتعلمين) في الرتبة الخامسة بنسبة (5.9%) لأن أي توجه للجودة لا بد أن يسبقه أولاً معالجة للقصور في التحصيل الدراسي لجميع المتعليمن، والنهوض بمستوياتهم لا سيما وأن عدداً من الدراسات أثبت أن هناك قصوراً في التحصيل في السلطنة.

وجاءت الفقرات: (تبنى معايير موحدة للحكم على جودة التعليم)، و(المواءمة بين نواتج التعليم واحتياجات سوق العمل)، و(العمل على تنويع مسارات التعليم ما بعد الأساسي)، و(توفير بيئة تعلم جاذبة ومتكاملة للمتعلمين) متتالية بنسب أقل ولكنها متوفرة تبين توجه السياسات التعليمية القائم باتجاه الجودة في التعليم. فيما حلت الفقرة: (تحقيق معدلات عالية في القراءة والكتابة والحساب) في الرتبة الأخيرة من حيث التضمين في هذا البعد بنسبة (2.9%) وعلى الرغم من أهمية هذا فإنه لم يتضح إلا ضمناً في الوثائق وليس بشكل صريح؛ وقد يعزى ذلك إلى اهتمام السياسات التعليمية بالجودة ككل وذلك الاهتمام من شأنه طبيعياً أن يرفع المعدلات. وتركيز وثائق سياسات التعليم قبل الجامعي على الجودة متفق مع الغاية الأولى (4.1) من غايات الهدف الرابع التي أكدت على الجودة.

ثانياً: إلزامية التعليم

بتتبع بُعد (إلزامية التعليم) في الوثائق الثلاث موضوع التحليل اتضح أن هذا البعد حصل على الرتبة الثانية من بين أبعاد الدراسة تضميناً في وثائق السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان؛ وقد يعزى حصول هذا البعد على هذه الرتبة إلى أن التعليم وفقاً لما ورد في المادة (36) من قانون الطفل الصادر بالمرسوم السلطاني (2014/22) إلزامياً وحقاً من حقوق الطفل: "للطفل الحق في التعليم المجاني في المدارس الحكومية حتى إتمام مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، ويكون تعليم الطفل إلزامياً حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي، ويقع على ولي الأمر مسؤولية تسجيل الطفل، وانتظامه في المدرسة، والحيلولة دون تسربه منها" (Ministry of Legal Affairs , 2014)؛ لذا فلا حاجة للتأكيد كثيراً عليها، فضلاً عن ما أظهرته مؤشرات

التحاق الطلبة بالتعليم؛ إذ بلغ الالتحاق الصافي المعدل في العام الدراسي 2019/2018 (98.5) للصفوف (1–4)، فيما بلغ (96.3) للصفوف (5–10)، و(85.3) للصفوف (10–12) (مجلس التعليم، 2019)، فضلاً عن أن أولوية بُعد (الجودة في التعليم) في نظر صناع السياسات التعليمية لحل الإشكاليات الواردة في النظام التعليمي ورفع مستوى التحصيل الدراسي تأتي أولاً في ظل وجود مؤشرات التحاق عالية بالتعليم، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة الهدابية Al-Hedabiya, 2018) من أن التعليم الأساسي في السلطنة قد حقق الجزء الأكبر من أهداف التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال الاهتمام به ومتابعة تحقيق أهدافه.

وقد جاءت الفقرة (تعزيز دور القطاع الخاص في دعم التعليم المدرسي) كأعلى الفقرات تكراراً ضمن هذا البعد في الوثائق بنسبة (17.4%)، وقد يعزى هذا إلى سعي صناع السياسات التعليمية في السلطنة نحو البحث عن بدائل لتمويل التعليم في ضوء التحديات التي تواجه التمويل الحكومي، وزيادة متطلبات القطاع التعليمي، وهذا يتواكب مع التوجهات الدولية التي تدعو إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويل التعليم وعدم الاكتفاء بالإنفاق الحكومي على هذا القطاع. فيما جاءت الفقرة: (التوجيه بمجانية التعليم) كآخر الفقرات إذ لم تشر الوثائق محل التحليل لأي ذكر لمجانية التعليم، وذلك يعود إلى حقيقة أن التعليم مجاني في السلطنة حتى إتمام مرحلة التعليم ما بعد الأساسي وفقاً لقانون الطفل. ويوضح الجدول (4) تكرارات ونسب فقرات بُعد (إلزامية التعليم) وفقاً لوثائق التحليل:

الجدول (4) تكرارات ونسب فقرات بُعد (إلزامية التعليم) وفقاً لوثائق التحليل

م	فقرات التحليل	توافر غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة									
		فلسفة التعليم		الاستراتيجية الوطنية		الخطة الخمسية		التكرارات	النسب المئوية	الرتبة
		صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية			
1	تشجيع الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي	–	–	2	4	1	3	10	%15.9	2
2	التوجيه بمجانية التعليم	–	–	–	–	–	–	–	–	10
3	إلزامية التعليم الأساسي	–	–	1	1	–	–	2	%3.2	9
4	تنمية المسؤولية المجتمعية للتعليم	2	1	–	–	–	3	6	%9.5	6
5	الحد من مشكلة التسرب ورفع نسب الالتحاق	–		7	2	–	1	10	%15.9	3
6	دعم الأسر المحتاجة لتعليم أبنائها	–	1	–	1	–	5	7	%11.1	5
7	تعزيز دور القطاع الخاص	1	–	–	2	–	8	11	%17.4	1

م	فقرات التحليل	توافر غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة						التكرارات	النسب المئوية	الرتبة
		فلسفة التعليم		الاستراتيجية الوطنية		الخطة الخمسية				
		صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية			
	في دعم التعليم المدرسي									
8	الاستجابة لاحتياجات الطلبة وميولهم	1	–	1	–	–	2	4	%6.3	7
9	توفير برامج التعليم للتربية الخاصة	1	–	1	–	2	1	3	%4.8	8
10	توفير برامج محو الأمية وتعليم كبار	1	–	1	1	3	2	10	%15.9	4
	المجموع	6	2	13	11	6	25	63	%100	
	المتوسط لعام							6.3		

ويشير الجدول (4) إلى أن عدد التكرارات لهذا البُعد تراوحت ما بين (11) و (3) تكرارات فقد حلت الفقرات (تشجيع الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي) في الرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت (15.9%)؛ وقد يعزى ذلك إلى اهتمام السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي بتعليم مرحلة الطفولة المبكرة (التعليم ما قبل المدرسي) في ضوء ما أشارت إليه الدراسة المشتركة بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي (Ministry of Education, 2011) عن أن التعليم ما قبل المدرسي لا يزال يتسم بمحدوديته، كما أنه ومن خلال استقراء الواقع المحيط فإن هذا النوع من التعليم يتوافر بشكل كبير في محافظة مسقط، ومحدود ومتفاوت في المحافظات الأخرى، وهو في أغلبه خاص لمن يستطيع دفع تكاليفه إلا في بعض القرى التي تم فتح صفوف تهيئة بها من قبل وزارة التربية والتعليم، وبما أن الغاية الثانية من غايات الهدف الرابع أشارت إلى: (ضمان حصول جميع الذكور والإناث على تعليم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم قبل الابتدائي؛ حتى يكونوا مستعدين للتعليم الابتدائي) فإنه لا بد أن تعمل السلطنة على تحقيق هذه الغاية، وقد ورد في التوصية الثانية من الاستراتيجية الأولى (إدارة التعليم) ما نصه: (تتولى وزارة التربية والتعليم الإشراف عليه ومتابعته وتنظيمه ووضع أسسه ومعاييره، وتقديم الدعم لتنفيذه تدريجياً وفق خطة معتمدة، لضمان وجود سياسات موحدة ومتابعة من جهة واحدة)، وأكدت التوصية الثانية من استراتيجية (إدارة التعليم) على أهمية العمل بالتعليم ما قبل المدرسي: (تبني سياسات وبرامج للتعليم قبل المدرسي لتعزيز تقدم الطلبة في مراحل التعليم المدرسي). ومع ذلك يتضح من خلال آليات التنفيذ التي شملتها توصيات تلك الاستراتيجيات أنها خلت من الإلزامية لهذا النوع من التعليم، ولم ترد ضمن توصياتها آليات تمويله في ضوء اقتصاره على من يستطيع دفع تكاليفه في

السلطنة، وهذا يتطلب المتابعة لضمان تحقيق الغاية المنشودة، وهو حال كثير من الدول؛ إذ أشارت نتائج دراسة بلاتشفورد وساموسلن (Blatchford &Samuelsson, 2015) إلى أن التعليم ما قبل المدرسي (الطفولة المبكرة) لا زال يحتاج إلى كثير من العمل الذي يتعين القيام به من حيث التدريب وتشجيع الابتكار في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة على المدى القصير والمدى المتوسط.

وحلت الفقرتان: (الحد من مشكلة التسرب ورفع نسب الالتحاق) و(توفير برامج محو الأمية وتعليم كبار) في الرتبة الثانية أيضاً بنسبة متشابهة بلغت (15.9%) مما يؤكد على أن هناك متابعة من قبل الوزارة وصانعي السياسات التعليمية لنسب الالتحاق وللحد من مشكلة التسرب، فضلاً عن أن هناك حرصاً على توفير برامج محو الأمية وتعليم كبار، وهذا يعكس اهتمام وثائق السياسات التعليمية بهذه المشكلات ووضع الموجهات لحل إشكالياتها والتغلب عليها.

وحلت الفقرة: (دعم الأسر المحتاجة لتعليم أبنائها) تالياً بنسبة بلغت (11.1%)، وإن لم يظهر بشكله الصريح في الوثائق وإنما جاء بشكل ضمني في أغلبها، وليس بمفهوم الدعم المالي وإنما بدعم مجالس الآباء والأمهات، والتأكيد على أدوارها مثلما اتضح ذلك بشكل أكبر في الخطة الخمسية التاسعة لوزارة التربية والتعليم (2016–2020)، وهذا يُعزى ربما إلى غياب الدور الفاعل للأسرة في صنع السياسات التعليمية وتنفيذها وفي عملية القرار التربوي وفقاً لما أشارت إليه دراسة كل من (Al-Farsi, 2011 ؛Al-Yafei, 2016).

وتلا ذلك الفقرة المتعلقة بـ (تنمية المسؤولية المجتمعية للتعليم) وحصلت على نسبة (9.5%) مؤكدة اهتمام سياسات التعليم قبل الجامعي بالمجتمع وبالأدوار المنوطة بذلك المجتمع. فيما حلت الفقرة (الاستجابة لاحتياجات الطلبة وميولهم) بتكرار بلغ (4) ونسبة (6.3%) قليلة، وهذا يشير إلى أنه لا زال هناك حاجة إلى اهتمام بالسياسات التعليمية بالاستجابة لاحتياجات الطلبة.

وجاءت الفقرة: (توفير برامج التعليم للتربية الخاصة) في الرتبة الثامنة بنسبة قليلة أيضاً (4.8%)، وقد يعزى هذا إلى قلة مؤسسات التربية الخاصة، وقلة الكوادر المؤهلة التي تعمل على التعامل مع البرامج في حال توفيرها، وهذا يتفق مع ما أشار إليه تقرير مجلس التعليم (Counsel of Education, 2019) من أن هناك تحديات تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة من الناحية التعليمية تتمثل في محدودية برامج إعداد الكوادر العاملة في مجال تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة

وتدريبهم، وندرة وجود أخصائي تشخيص وتقويم في مجال التربية الخاصة، وقلة وجود اختصاصيين مساندين في مدارس الدمج؛ كعلاج النطق، والعلاج النفسي والوظيفي، والطبيعي.

وحلت الفقرة: (إلزامية التعليم الأساسي) في الرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة (3.2%) إذ لم تشر الوثائق التعليمية إلى إلزامية التعليم الأساسي بشكل بارز، وقد يعزى هذا إلى أن إلزامية التعليم تضمنها قانون الطفل وقد لا يكون هناك داعٍ لتكرارها في الوثائق، فضلاً عن أن المؤشرات بزيادة نسب الالتحاق لم يجعله من الأولويات لكي تتضمنه وثائق السياسات التعليمية.

ثالثاً: العدالة في التعليم

جاء بُعد (العدالة في التعليم) أقل الأبعاد تضميناً في الوثائق بالنسبة لأبعاد الدراسة الثلاثة، وقد يعزى هذا إلى النتائج التي حققها التعليم في السلطنة من حيث نسب الالتحاق والمساواة بين الجنسين، ووصوله لجميع المحافظات التعليمية، وقد جاءت الفقرة: (تقديم برامج تعليم للقضاء على الأمية) أكثر الفقرات تكراراً واهتماماً في الوثائق بنسبة بلغت (23.3%) مما يؤكد الاهتمام بتعليم الكبار ومحو الأمية. في حين جاءت الفقرة: (تسجيل الإناث في التعليم المدرسي في القرى) في الرتبة الأخيرة إذ لم يرد ذكر لها في الوثائق؛ ويختلف هذا مع ما أشارت إليه دراسة البلوشي (Al-Balushi, 2013) من أن هناك تسرباً وانقطاعاً للإناث في الحلقة الثانية من التعليم الأساسي؛ إذ لم تشر الوثائق إليه أو إلى آليات معالجته، وقد يعزى ذلك للنسبة العالية للمساواة في التعليم التي حققتها المؤشرات التعليمية في السلطنة، ولتغير ثقافة المجتمع الواعية بأهمية تعليم الفتاة، وإلى أن التعليم شمل الجميع في السلطنة دون استثناء، فقد أشارت المادة (13) من النظام الأساسي للدولة (96/101) إلى أن "التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه"، وعليه قامت السلطنة بتوفير التعليم ومكافحة الأمية، الأمر الذي جعل من التعليم حقاً مكفولاً للجميع.

في حين وردت الفقرة: (توفير التعليم للجميع) في الرتبة التاسعة إذ لم يرد ذكرها إلا مرة واحدة في فلسفة التعليم ومرتين ضمنياً في الخطة الخمسية التاسعة لوزارة التربية والتعليم على الرغم من أهميتها، وربما يعود ذلك إلى إعطاء الأولوية للأبعاد الأخرى للتعليم كالجودة، ويبين الجدول (5) تكرارات هذا البعد ونسبه المئوية:

الجدول (5) التكرارات والنسب المئوية لبعد (العدالة في التعليم)

م	فقرات التحليل	توافر غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة						التكرارات	النسب المئوية	الرتبة
		فلسفة التعليم		الاستراتيجية الوطنية		الخطة الخمسية				
		صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية	صريحة	ضمنية			
1	التوزيع العادل للخدمات التعليمية بين المحافظات	–	3	–	–	–	–	3	%5	7
2	حصول الجميع على فرص تعليمية متساوية	–	2	1	–	–	–	3	%5	8
3	توفير التعليم للجميع	1	1	–	–	–	–	2	%3.3	9
4	المساواة في التعليم بين الذكور والإناث	–	2	1	1	–	–	4	%6.7	6
5	ضمان حق كل طفل بالتعليم في سن التعليم ما قبل المدرسي	–	–	–	2	4	–	6	%10	5
6	الاهتمام بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة	2	–	4	1	4	1	12	%20	2
7	توزيع الاعتمادات المالية بما يلبي احتياجات كل مرحلة.	–	–	–	4	3	–	7	%11.7	4
8	تقديم برامج تعليم للقضاء على الأمية	1	2	4	2	2	3	14	%23.3	1
9	تنمية الشخصية المتكاملة للفرد	3	1	–	2	3	–	9	%15	3
10	تسجيل الإناث في التعليم المدرسي في القرى	–	–	–	–	–	–	–	–	10
	المجموع	7	11	10	12	16	4	60	%100	
	المتوسط العام							6.0		

ويتضح من الجدول (5) أن الفقرة: (الاهتمام بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة) حلت في الرتبة الثانية بنسبة (20%) وهذا قد يفسر بأن هناك اهتماماً بهذه الفئة من قبل صناع السياسات التعليمية يظهر في الوثائق وذلك مرده إلى ما أشارت إليه بعض التقارير عن التعليم في سلطنة عمان التي أوردت أن من التحديات التي يواجهها التعليم في السلطنة هو تعليم ذوي الإعاقة؛ فهو

لا يزال محدوداً جداً من حيث أعداد الملتحقين به، والتغطية الجغرافية، وعدم توفر بيانات كافية عن أعداد الأطفال ذوي الإعاقة (Counsel of Education, 2018). وحددت الاستراتيجية عدداً من آليات التنفيذ للتوصية الواردة: (قيام وزارة التربية والتعليم بإعداد خطة وطنية لتعليم ذوي الإعاقات، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية)، ومع ذلك لم توضح الآليات المتعلقة بتلك التوصية ما يتعلق بالكوادر المختصة بتعليم ذوي الإعاقة وتأهيليها وتدريبها؛ فالتوسع لا بد أن يتواكب مع توفير الكوادر المختصة القادرة على تعليم هذه الفئات وفقاً للمعايير الخاصة بكل فئة، فضلاً عن أنه لم يرد ما يشير إلى التوسع في هذا التعليم في ضوء أنه لا توجد إلا ثلاث مدارس حكومية مختصة به.

وجاءت الفقرة: (تنمية الشخصية المتكاملة للفرد) في الرتبة الثالثة بنسبة (15%) لكونها من أهم أساسيات السياسات التعليمية في السلطنة وقد وردت كمبدأ في فلسفة التعليم، وجاءت الفقرة: (توزيع الاعتمادات المالية بما يلبي احتياجات كل مرحلة) في الرتبة الرابعة وبنسبة (11.7%) مما يؤكد على توجه السياسات بأهمية توزيع الموارد المالية بين المحافظات تحقيقاً للعدالة التعليمية. وحلت الفقرة: (ضمان حق كل طفل بالتعليم في سن التعليم ما قبل المدرسي) تالياً بنسبة (10%)، وهذا يوضح أن هناك اهتماماً بالتعليم ما قبل المدرسي من قبل السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان ولكنه يحتاج إلى مزيد من التوجيه لضمان تحققه بشكل أكبر – مثلما مر سابقاً– في ضوء أن هذا النوع من التعليم ينفذه القطاع الخاص، وتشرف عليه وزارة التربية والتعليم إلا في صفوف التهيئة في المناطق البعيدة االتي لا يغطيها ذلك القطاع.

وحلت الفقرات:(المساواة في التعليم بين الذكور والإناث) و(التوزيع العادل للخدمات التعليمية بين المحافظات) و(حصول الجميع على فرص تعليمية متساوية) بشكل متتالٍ وبنسب أقل عن سابقاتها (6.7%) و(5%) و (5%) على الترتيب؛ ويعزى ذلك إلى تحقق المساواة بشكل كبير بين الذكور والإناث في التعليم في السلطنة؛ إذ وصلت نسبة المساواة بين الذكور والإناث في التعليم المدرسي الحكومي إلى (0.995) للصفوف (1–4) و (0.98.) للصفوف من (5–10) و(0.997) للصفوف (11–12) في العام الدراسي 2016–2017م، ويقع مؤشر التكافؤ بين الجنسين (GPI) إلى (0.99) و(1.0) للصفوف من 1 إلى 10 (Supreme Council for Planning, 2019).

تعقيب حول نتائج تحليل الوثائق

يتضح من مجمل تحليل الوثائق موضوع الدراسة الآتي:

- اهتمت وثائق السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي بغايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030، وعملت على تضمينها ضمن المبادئ والتوصيات التي احتوتها لا سيما وأنها جاءت بعد عام 2015 أي بعد إعلان أهداف التنمية المستدامة 2030.
- أظهرت الوثائق اهتماما كبيراً ببُعد (الجودة في التعليم) فقد أتى أولاً من بين أبعاد الدراسة الثلاثة وهذا يؤكد اهتمام صناع السياسة التعليمية في سلطنة عمان بالجودة، وحرصهم على أن تكون ضمن أولويات هذه المرحلة، في حين حل بعد (إلزامية التعليم) ثانياً في الوثائق؛ وذلك لأن الأولويات خلال المرحلة القادمة تركز على الجودة في التعليم، ولأن مؤشرات الإحصائيات التعليمية تشير إلى ارتفاع معدلات قيد الطلبة والتحاقهم، في حين حل بُعد (العدالة في التعليم) ثالثاً للإنجازات الكبيرة التي حققها التعليم في السلطنة على مستوى المساواة بين الجنسين، ونشر الخدمات التعليمية في محافظات السلطنة.
- أوضحت الوثائق اهتماماً بسياسات التعليم ما قبل المدرسي إلا أنه لم يتضح من خلال آليات التنفيذ وأهداف الوثائق ما يشير إلى التوجه نحو مجانيتها في المرحلة المقبلة، فضلاً أنها خلت من الإلزامية لهذا النوع من التعليم وهذا يتطلب المتابعة لضمان تحقيق الغاية الثانية من غايات الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030.
- أظهرت الوثائق اهتماماً بالتربية الخاصة لكنه يحتاج إلى التركيز على تضمين إجراءات لزيادة مراكز التربية الخاصة، وتوفير المعلمين المؤهلين لهذه الفئة، وتقديم التدريب اللازم لهم.

توصيات الدراسة:

اعتماداً على ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بالآتي وفقاً لأبعاد الدراسة:

1. **إلزامية التعليم ومجانيته:** بناء على ما أظهرته الدراسة من أن هناك ضعف في استيعاب الأطفال في التعليم ما قبل المدرسي والتربية الخاصة فإن الدراسة توصي بتبني الإجراءات الكفيلة بالتوسع في التعليم ما قبل المدرسي، والنظر في إمكانية إلزامية التعليم فيه بما يحقق العدالة بين الأطفال في سن التعليم ما قبل المدرسي، وزيادة الاهتمام بتعليم التربية الخاصة، وتوفير المراكز اللازمة لإلحاقهم بها بما يتناسب وإعاقاتهم، وتأهيل وتدريب معلمي هذه الفئة.
2. **العدالة في التعليم:** من خلال السعي إلى تحقيق التوازن بين سياسات التعليم قبل الجامعي

بما يسهم في تحقيق غايات الهدف الرابع للتعليم ومؤشراته.

3. **الجودة في التعليم:** بتحقيق معدلات عالية في القراءة والكتابة، وتبنّي معايير موحدة للحكم على جودة التعليم.

References

Abdel-Alim, Osama (2001). Compulsory education in Egypt, its emergence and development in light of the role of the government and the general cultural context: an analytical study. **Education Journal,** 103, 283-310.

Al-Bulushi, Munir (2013). **Developing basic education in the Sultanate of Oman in light of development plans and the principle of education for all.** Unpublished PhD Dissertation. League of Arab States, Institute of Arab Research and Studieds, Cairo, Eygept.

Al-Farsi, Abdullah (2011). **Developing mechanisms of educational policy making in the Sultanate of Oman in reference to the experience of some countries.** Unpublished PhD Dissertation. Cairo University, Cairo, Eygept.

AL-Gadi, AL-Mukhtar (2014). The effectiveness of using the qualitative methodology in social research. **Al-Zaytoonah University Journal,** (9), 27-36

Al-Hedabiya, Hajar (2018). **The reality of including basic education in the Sultanate of Oman for the goals of education for sustainable development**. Unpublished Master Thesis. Sultan Qaboos University, Musqat, Sultanate of Oman.

Al-Mahdi, Yasser, Al-Fahdi, Rashid, Lashin, Muhammad and Al-Shanfari, Abdullah (2014). Proposed mechanisms for activating the role of educational research in making educational policy in the Sultanate of Oman from the viewpoint of researchers and practitioners. **The international educational Journal,** 3 (11), 153-174

Al-Saghir, Ahmed Hussein (2019). A proposed scenario to support free public university education and ensure its quality. **The Educational Journal,5**(1),1-33.

Al-Taher, Rashida& Kotait, Adnan (2018). A proposed map for research in educational excellence in light of the sustainable development plan Egypt 2030. **Journal of Educational Sciences**, 1 (3), 32-108.

Al-Yafei, Sherifa (2015 A). Making educational understanding: Concept and mechanisms. **Education World Journal, 16** (50), 1-27.

Al-Yafei, Sherifa (2016 B). **Developing mechanisms for community**

participation in educational policy making in light of the principles of governance in the Sultanate of Oman - conceptualizing a proposal. Unpublished PhD Dissertation**.** Cairo University, Cairo, Egypt.

Baghdadi, Manar (2015). Evaluation of pre-university education policies in Egypt. **Studies in University Education,** (30), 325-399.

Bhagat, L & Oraon, A (2007). **Education for sustainable development: A study of actions achievements and challenges with reference to school education in India.** RET 15-2-2019 from http://www.dise.in/Downloads

Blatchford. J & Samuelsson. I (2015). **Education for sustainable development in early childhood care and education: A UNESCO background paper.** RET 15-02-2019 from https://www.researchgate.net/publication.

Boyum, S (2014). Fairness in education – a normative analysis of OECD policy documents. **Journal of Education Policy, 29**(6)، 856–870.

Counsel of Education (2017). **Philosophy of education in the Sultanate of Oman.** Counsel of Education, Muscat, Sultanate of Oman.

Counsel of Education (2018). **Executive summary: The National Education Strategy 2014.** Counsel of Education, Muscat, Sultanate of Oman.

Counsel of Education (2019). **The educational status of persons with disabilities in the Sultanate of Oman.** Counsel of Education, Muscat, Sultanate of Oman.

Ghanem, Ekram (2015). Activating community education policies in Egypt in light of the goals of the international initiative, Education for All. **Journal of Educational and Psychological Studies,** 87 (1), 279-345.

Kandalji, Amer (2018). **Scientific research methodology.** Amman, Al-Yazouri Scientific House for Publishing and Distribution.

Ministry of Education (2011). **Education in the Sultanate of Oman: moving forward in achieving quality (a joint study between the Ministry of Education and the World Bank)**. Ministry of Education, Muscat, Sultanate of Oman.

Ministry of Education (2017). **Evaluation of the educational system of the Sultanate of Oman for grades 11-12.** Ministry of Education, Muscat, Sultanate of Oman.

Ministry of Legal Affairs (2014). **The Official Gazette: Royal Decree**

No. 22/2014. Ministry of Legal Affairs, Muscat, Sultanate of Oman.

Omar, Mona (2018). The role of university education in achieving the sustainable development goals in light of Egypt's 2030 vision. **Journal of the College of Education, 33** (3), 210-253.

Supreme Council for Planning (2019). **Key messages: Voluntary National Report.** Supreme Council for Planning, Muscat, Sultanate of Oman.

UNESCO (2016). **Global Education Monitoring Report: Education for the people and the planet.** UNESCO, Paris.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2015). **Education Strategy for Education 2014-2021.** United Nations Educational, Paris.

Wolbring. G, Burke.B (2013). Reflecting on education for sustainable development through two lenses: Ability studies and disability studies. **Sustainability,** 5, 2327-2342.